تأثير تدقيق المخاطر المالية في ضوء تطبيق المعيار الدولي الإبلاغ المالي (IFRS) على قرارات الإئتمان
(بحث تطبيقي في مصرف سومر التجاري)

جمال ناجي المسلماوي
وزارة الإعمار والإسكان والبلديات العامة
amkenatiy@gmail.com

صبيحة برزان العبيدي
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد
sabehabarzan@gmail.com

الخلاصة:

شهدت السنوات. الماضية تطوراً ملحوظاً في نشاط الإئتمان المصرفي، بعد توسع مختلف أنشطة الأعمال والمشاريع نوعياً وجغرافياً وزيادة الحاجة لتمويلها بما يؤدي الى تحقيق أهداف التوسع أو البدء في مشروعات جديدة.

يهتم هذا البحث بتسليط الضوء على تأثير تدقيق المخاطر المالية في ضوء (international financial reporting standards IFRS) على قرارات الإئتمان وتكمن المشكلة في عدم وجود برنامج لتدقيق المخاطر المالية في ظل تطبيق المعايير الدولية (IFRS) في المصارف التجارية الخاصة العراقية يساعد على توفير معلومات كافية عن المخاطر المالية تتسم بالدقة والموثوقية وقابلة للمقارنة وتسهم في تحسين قرارات الإئتمان التي تتخذها الإدارة.

يهدف البحث إلى إبراز اهمية وجود برنامج لتدقيق المخاطر المالية والافصاح عنها على وفق (IFRS) والتعرف على أنواع مخاطر الإئتمان التي تواجهها المصارف التجارية الخاصة في البيئة العراقية عينة منها (مصرف سومر التجاري). وتوصل الباحثان الى مجموعة من الاستنتاجات أبرزها تطبيق بعض المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) في المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وأيضاً التطبيق الجزئي لها وليس التطبيق الكامل.

وبناءً علي ذلك أوصى الباحثان بعدد من التوصيات أهمها الإلتزام التام بتطبيق (IFRS) عند إعداد القوائم المالية في المصارف الخاصة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ومتابعة تطبيقها وقيام الجهة القطاعية المشرفة على نشاط المصارف الخاصة بالعمل على مساعدة المصارف في تحقيق نقلة نوعية في الافصاح عن المخاطر المالية لرفع مستوى الثقة بقرارات الإدارة وتقديم خدمات مصرفية تستقطب المستثمرين بما يسهم في زيادة فرص النجاح والتوسع.

الكلمات المفتاحية: المخاطر المالية، (IFRS)، الإئتمان.

Effect of Financial Risk Audit in Light of International Financial Reporting Standard (IFRS) on Credit Decisions
(Applied Research at Sumer Commercial Bank)

Jamal Naji Al-Musallamawi
Ministry of Construction and Housing and Municipalities and Public Works

Sabeha Barzan AL - Obeid
Higher Institute of Accounting and Financial Studies

Abstract:

The past years have witnessed a remarkable development in bank credit activity, after the ‘expansion of various business activities and projects in a qualitative and geographical manner and increasing the need to finance them, leading to the achievement of expansion targets or the start of new projects. This research focuses ‘on highlighting the impact of financial risk auditing in the light of International Financial Reporting Standards on credit decisions. The problem lies in the absence of a financial risk audit program under the application of IFRS in Iraqi private commercial banks helps to provide sufficient information on financial risks that are accurate, reliable and Comparable and contribute to the improvement of the Department's credit decisions،

The aim of the study is to highlight the importance of audit financial risk disclosure in accordance with IFRS and to identify the types of credit risk faced by private commercial banks in the Iraqi environment (sample of which is Gulf Commercial Bank) The researchers reached a number of conclusions, most notably the application of some IFRS in private

commercial banks listed on the Iraqi market for securities and also partial application, not full application. Accordingly, the researchers proposed a number of recommendations, most notably the full compliance with the application of IFRS when preparing the financial statements in the Iraqi private banks listed in the Iraqi Stock Exchange and follow up their application and the sectoral body overseeing the activity of private banks to help banks achieve a qualitative leap in the disclosure of Financial risks to raise the level of confidence in management decisions and provide banking services that attract investors to contribute to increase the chances of success and expansion
Keywords: Financial Risk, IFRS, Credit.

مقدمة

تحتل المصارف التجارية في مختلف بلدان العالم (المتقدمة والنامية) مركزاً هاما في النظم المالية والاقتصادية، بما لها من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات وتوزيعها بكفء على الانشطة المصرفية المختلفة ومنها نشاط منح الإئتمان، ولكي تتمكن المصارف التجارية الخاصة العراقية من أن تحذو حذو المصارف العالمية في ضمان نجاح عملية توسيع منح الائتمان ليشمل مساحة أكبر من الاعمال نوعياً وجغرافياً لابد لها من أن تعتمد تطبيق (IFRS) إذ سينعكس ذلك إيجاباً على دعم المستثمرين في مختلف المجالات في العراق ويعود بالمنفعة على نتائج أعمال المصرف وسمعته. ويسهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية ويحد من القرارات الخاطئة الناتجة من تأثير منح الإئتمان بصورة غير سليمة. إن تطبيق المعايير المحلية في قطاع المصارف بات يتسبب في عزله عن محيطه الاقليمي والدولي كون تلك المعايير لا تواكب التطورات العالمية الأمر الذي سيحرمه من فرص نجاح كثيرة، ولا تتمكن الإدارة من المحافظة على ديمومة انشطة المصرف وتحقيق أهدافه، وبالتالي سينخفض حجم الأنشطة المالية والتجارية ليس على مستوى القطاع المصرفي فحسب وإنما على مستوى الاقتصاد الوطني ككل. وبناءً على ما تقدم تم تقسيم البحث الى أربعة مباحث تناول المبحث الأول منهجية البحث، اما المبحث الثاني فتناول طبيعة المخاطر الإئتمانية والقرارات المرتبطة، بها أما المبحث الثالث فتناول الجانب التطبيقي للبحث وتضمن تقييم الإفصاح عن المخاطر المالية في مصرف سومر التجاري، وتناول المبحث الرابع اولا الإستنتاجات التي توصل اليها البحث ، وثانياً التوصيات التي خرج بها الباحثان.

المبحث الأول / منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث: أدى عدم التزام بعض المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بتدقيق المخاطر المالية الائتمانية التي تواجهها إلى فشلها في بعض الحالات بإسترداد الإئتمان والمحافظة على أموال المستثمرين والنجاح في تنفيذ الخطة السنوية كما ينبغي، وان أحد أسباب ذلك يعود الى عدم جود إطار معد في ضوء المعيار الدولي الابلاغ المالي (IFRS) لتدقيق وقياس المخاطر المالية الإئتمانية في تلك المصارف وعرض الإجراءات المتخذة في التقارير السنوية التي تصدرها والتي تعد إنعكاس لأدائها.

ثانياً: أهدف البحث: يهدف البحث الى إبراز أهمية وجود إطار لتدقيق وقياس المخاطر المالية الائتمانية في ظل تطبيق المعيار الدولي الابلاغ المالي (IFRS) التي تم تطبيقها في المصارف التجارية الخاصة إعتباراً من السنة المالية المنتهية في 2016/12/31.

ثالثاً: أهمية البحث: أدى فشل بعض المصارف التجارية الخاصة العراقية في السنوات الأخيرة في منح الإئتمان واسترداده بشكل يحافظ على أموال المستثمرين إلى التأثير سلباً على قرارات منح الإئتمان ويمكن أن يعزا ذلك الى عدم وجود إطار لتدقيق وقياس المخاطر المالية الإئتمانية.

رابعاً: فرضية البحث: إستند البحث إلى فرضية مفادها إن وجود إطار لتدقيق وقياس المخاطر المالية الائتمانية في ظل تطبيق المعيار الدولي الابلاغ المالى (IFRS) يؤدي إلى ترشيد قرارات الإئتمان.

خامساً: مجتمع البحث وعينته: تمثل مجتمع البحث بالمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وقد تم إختيار عيلة منها مصرف سومر التجاري (BSUC)

سادساً : حدود البحث :-

1. الحدود المكانية تتمثل بمصرف سومر التجاري والمبينة تفاصيله كما يلي:-

جدول (1) مصرف سومر التجاري (المبالغ بملايين الدنانير)

ت	اسم المصرف	سنة التأسيس	رأس المال عند التأسيس	رأس المال في عام 2016
.1	مصرف سومر التجاري (BSUC)	1997	400	250,000

الحدود الزمانية:- يعتمد البحث البيانات المالية للسنة المالية 2016م مع اجراء مقارنة مع سنة 2015م.

ثامناً : منهج البحث:- يقوم البحث على المنهج النظري التحليلي بالاعتماد على المصادر العربية والاجنبية وعلى الجانب العملي من خلال تحليل القوائم المالية بالاعتماد على عينة البحث (مصرف سومر التجاري).

المبحث الثاني: الجانب النظري / طبيعة المخاطر الائتمانية والقرارات المرتبطة بها

1. طبيعة المخاطر المالية في ظل بيئة الأعمال المعاصرة:

مع تزايد العولمة أصبح العمل المصرفي يتعرض للعديد من المخاطر سواء كانت بسبب عوامل خارجية أو داخلية، لذلك أصبح لزاماً على المصارف أن تحتاط لهذه المخاطر بعدة وسائل منها إيجاد وحدة تنظيمية تهتم بملف المخاطر، تدعيم رأس المال، تكوين الاحتياطات...الخ. وتعمل جميع هذه الوسائل على تخفيض المخاطر بالاعتماد على إستخدام الاساليب العلمية لجمع المعلومات بما يؤمن الاستعداد الكافي لمواجهة العوائق والصعوبات، وقد تباينت إهتمامات المصارف في هذا الجائب حيث قامت بعض المصارف باستحداث إدارات مستقلة تابعة للإدارة العليا تقوم بمهام إدارة المخاطر وبعضها قام بتخصيص وحدة تابعة لإدارة معينة للقيام بهذه المهام ولكن في النهاية لابد من وجود وحدة تنظيمية تقوم بهذه المهام. [13]

وبصفة عامة يعد مجلس الإدارة المسؤول الأساسي عن إدارة المخاطر وتحميل هذا الدور الى المدراء الآخرين لتسيير المخاطر كل حسب نشاطة [24], كما يمكن أن تكون وظيفة مستقلة في المؤسسة متمثلة في قسم إدارة المخاطر والتي يترأسها مدير المخاطر بالإضافة إلى مساعدين يملكون مؤهلات ومهارات خاصة، هذا بالنسبة للمؤسسات كبيرة الحجم أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة فقد تُوكل هذه المهمة إلى أحد المدراء ضمن توصيف وظيفي مهمته إدارة مخاطر المؤسسة، ويعود إعتماد أي تقسيم من هذه التقسيمات إلى سياسة واستراتيجية المصرف في ذلك. [2]

أولاً: تعريف المخاطر المصرفية:- تنوعت وتعدت آراء المهتمين وتعريفاتهم للمخاطر المصرفية بحسب ظروف البيئة التي ينتمون اليها والقوانين التي تحكم بلدانهم والهدف الذي يسعون إلى تحقيقه وإختلاف الزاوية التي نظروا منها الى الظاهرة محل الدراسة.

وسيتم هنا استعراض بعض تلك الرؤى وكما يلي :

1. يعرف (Vaughan) المخاطرة بأنها إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف الأهداف المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع. [21]

2. يعرف كل من (Downes & Elliott) [22] المخاطرة بأنها تمثل احتمالات قابلة للقياس لتحقيق

خسائر أو عدم الحصول على القيمة مشيرا إلى أن المخاطرة تختلف عن عدم التأكد حيث أن الأخيرة غير قابلة للقياس.

3. المخاطر المصرفية هي عدم التأكد مما سيحصل مستقبلاً، وهي وصف لأي وضع توجد فيه حالة تباين في النتائج. [23]

ثانيًا: تعريف الإئتمان :- لغة كلمة الإئتمان مأخوذة من الأمان، والمصرف عندما يقرض الزبون مالاً فهو يأتمنه عليه، ويجب على الزبون أن يعيده في موعدة المحدد. [20]

ويعرف الإئتمان بشكل عام على إنه سماح بتسديد قيمة السلع والخدمات التي تقدمها منشأة ما إلى عملائها في تاريخ لاحق يتم الاتفاق عليه بين الطرفين بشروط معينة تعقب إستلامهم للسلع أو إنتفاعهم من الخدمات. [8]

وتتعلق مخاطر الإئتمان دائما بالقروض أو أي تسهيلات ائتمانية تقدم للعملاء وتنجم عادة عندما يمنح المصرف قروضا للعملاء واجبة السداد في تاريخ لاحق ويفشل العميل بتسديد التزاماته. [15]

ويعد الإئتمان من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف للعملاء، وتمثل أموال الودائع

مصدر أساس لأموال المصارف التجارية، والقروض هي الاستخدام الرئيسي لتلك الأموال، وعمليات الإقراض هي الخدمة الرئيسية التي تقدمها المصارف للعملاء، وبذات الوقت تعد المصدر الأول لربحيتها. غير أن المصارف تتعرض لمخاطر كثيرة ومتنوعة عند منح القروض، ولا يمكن تصور وجود عملية منح قرض دون إحتمال ان ترافقها مخاطر ولو ضئيلة، الامر الذي يتطلب ان تقوم المصارف بوضع سياسة إئتمانية على درجة عالية من الدقة لتفاديها أو تخفيضها. وإن المخاطر الائتمانية لا تقتصر على القروض فقط ولكنها تمتد إلى النشاطات الأخرى كالضمانات والتعهدات والتمويل الخارجي أو التجاري أو عمليات صرف أو إيداعات لدى المصارف.

[6] وإن المخاطر التي تؤثر على المصارف في منح الائتمان متعددة يمكن إجمالها في الآتي:-

أ. مخاطر البيئة الخارجية: هي المخاطر المتأتية من البيئة المحيطة للمصرف والتي ليس له القدرة على التأثير فيها أو السيطرة عليها وان كان ذلك لا يعني عدم توفر الأدوات والوسائل لمواجهتها أو التكيف معها وتتأثر هذه المخاطر بالتشريعات الحكومية والرقابة والإشراف. [7]

ب. مخاطر البيئة الاقتصادية: وتسمى المخاطر النظامية لمنح القروض وتتضمن متغيرات عوامل السوق وأسعار الفائدة ومخاطر التضخم والكساد والتعامل بالعملات الأجنبية والمنافسة الدولية والعولمة والانتاح الاقتصادي.

ج. مخاطر المركز المالى للزبون: وتسمى المخاطر غير النظامية وهي العوامل التي يتعرض لها المصرف من عملية منح الإئتمان لزبون معين نتيجةً لاختلال في المركز المالي للزبون كانخفاض الأرباح أو انعدامها أو تراكم الديون أو عدم النجاح في أعماله التجارية وغيرها، فبذلك يجب مراعاة العوامل التي تعكس مخاطر الائتمان قبل منحه.

ثالثاً: تدقيق المخاطر المالية الإئتمانية:

إن قيام إدارة المصرف بحجب معلومات أساسية في القوائم المالية مثل إرتفاع حجم الإئتمان الممنوح للعملاء بلا ضمانات أو تعرض المصرف لخسائر إئتمانية متتالية، لا يؤثر سلباً على عملاء المصرف فقط بل على المصرف ذاته ويعرضه الى المزيد من المخاطر المالية لكون مثل هذه المخاطر لا يمكن تدارك آثارها السلبية في أجل قريب عادة، وإن احكام السيطرة على أعماله تتطلب إجراء تغييرات جوهرية في الكثير من المفاصل المهمة في النشاط قد تشمل تغيير حتى بعض المدراء أحياناً، فضلا عن عدم قدرة المصرف على التحكم في البيئة الخارجية التي يعمل فيها لاسيما مع تزايد التنافس بين مصالح الأطراف المختلفة. وقد عبر

الكثير من المحللين عن آرائهم في إن إفتقاد الإفصاح والشفافية عن مخاطر الاتمان اسهم بشكل كبير في الضعف المالي على مستوى الشركات عالمياً وتسبب في تفاقم الكثير من الإزمات المالية التي حدثت في السنوات الماضية. ولكي تتخطى المصارف هذه المعضلة يتطلب منها تطبيق (IFRS) الذي يسهم في تحسين أداء الأعمال ويُحَسِّن من نوعية المعلومات المقدمة لكافة الأطراف المستفيدة مما يساعد على إتخاذ قرارات أفضل ويساعد أيضاً مالكي هذه المصارف على تحقيق أهداف متعددة منها تقويم أداء الإدارة، تعديل إستراتيجيات العمل، التحكم بإدارة الموجودات والمطلوبات، التسعير. على" أساس المخاطرة.. الخ.

ويقدم الباحثان فيما يلي صياغة لتعريف بسيط وشامل للتدقيق على إنه فحص إنتقادي مخطط ومدعم بأدلة وقرائن إثبات ويؤديه شخص أو عدة أشخاص يتمتعون بالمهنية والإستقلالية ويقومون بالفحص وفقا للمباديء المهنية المتعارف عليها والمقبولة عموماً للتحقق من صحة ومصداقية المعلومات الواردة في التقارير والقوائم المالية، ومدى إلتزام المصارف بالنظام المحاسبي المطبق فيها والذي أعدت تلك القوائم على أساسه، ومن ثم التوصل الى رأي فني محايد وموضوعي في شكل تقرير يقدم الى الاطراف التي خولته بالمهمة.

2. القرارات الإئتمانية: نقصد بالقرار، حكماً أو قضاءً بشأن مشكلة ما، ويشير إلى تبني حل ما من بين عدد من الحلول الممكنة للمشكلة، أما تعبير إتخاذ القرار فيشير إلى الإختيار الذي يتم فيه تفضيل حل معين لمشكلة ما من بين عدد من الحلول البديلة، ويتم هذا الاختيار إستناداً إلى معايير مفاضلة يتحدد على ضوئها البديل الأفضل لتحقيق هدف متخذ القرار ويتم ذلك ضمن ظروف بيئية متباينة وتحت تأثير عوامل وضغوط مختلفة الأمر الذي يجعل المهمة صعبة ومحفوفة بالمخاطر ولذلك يستوجب توخي الدقة والحذر وإختيار المؤشرات الكمية والكيفية بعناية لتحقيق قواعد صنع القرار وسبل تنفيذه والوصول لأهدافه بشكل سليم. ويعرف أيضاً بانه عبارة عن إختيار حذر لبديل من بين مجموعة من البدائل إما لمشكلة قائمة او متوقعة مستقبلاً بحيث يحقق البديل الذي يتم إختياره أقصى عائد بإستخدام نفس الموارد. [1]

أولاً: أنواع القرارات: تصنف القرارات بحسب طبيعتها الى:- [16]

1. قرارات تشغيلية: يتم إتخاذ هذه القرارات في مستوى الادارة الدنيا وهي قرارات ترتبط بتسيير الاعمال اليومية في المصرف وتتصف بانها تتطلب معلومات محددة ومتاحة لدى المصرف وتتصف بأنها على درجة عالية من التأكد و تغطي فترة زمنية قصيرة.

2 قرارات تكتيكية: يتم إتخاذ هذه القرارات في المستوى الإداري المتوسط في المصرف ويغلب على هذا النوع من القرارات انها ذات كفاءة وفاعلية في إستخدام الموارد وتقويم فعالية أداء الوحدات التنظيمية.

3. قرارات إستراتيجية: وهي القرارات المتعلقة بتحديد الأهداف والاستراتيجيات والسياسات الرئيسية للمصرف والرقابة على الاداء العام إذ يتم إتخاذ هذه القرارات من خلال الإدارة العليا، وهي تتسم بقدر عال من عدم التأكد، وترتبط بالمستقبل والخطط الطويلة الأمد الخاصة بصياغة السياسات اللازمة لتحقيق الأهداف.

وتسعى المصارف بأدائها لوظائفها المختلفة – والتي تتمحور حول أداء وظيفة الوساطة المالية – إلى تحقيق أهدافها العامة، والتي يمكن إجمالها في: هدف الربحية، وهدف نمو نشاط البنك، وهدف السيولة، وهدف الأمان. [17]

ثانياً: أهم قرارات الإئتمان:- تتطلب إدارة وظيفة منح الإئتمان في المصارف التجارية إتخاذ قرارات في جوانب متعددة تعد بمثابة مرشد للإدارة يعتمد عليه لغرض منح الإئتمان فضلا عن إن المصارف تستند على تلك القرارات لتجنب المخاطر المترتبة عن منح الإئتمان .

1. أنواع قرارات الإئتمان:-

أ. تحديد السياسة الإئتمانية: وهي مجموعة المبادئ و الأسس التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية وأنواع الأنشطة الإقتصادية التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير (حدود) مبالغ التسهيلات المطلوب منحها وأنواعها وأجالها الزمنية وشروطها. [6]

وتهدف سياسة منح الإئتمان الى تحقيق أغراض معينة مثل ضمان سلامة قرار منح الإئتمان وتأمين رقابة مستمرة على عملية الإئتمان في كافة مراحلها وتوفير الثقة لدى العاملين بالإدارة مما يحد من الوقوع في الخطأ.

ب. تحديد مستويات إتخاذ القرار: تقوم المصارف بتحديد المستويات الإدارية المسؤولية عن اتخاذ قرار الموافقة على منح الإئتمان أو عدم الموافقة عليه وذلك لتجنب ضياع وقت الإدارة العليا في بحث منح القروض الروتينية بما يضمن سرعة إتخاذ القرارات وتوضع حدود دنيا وعليا لحجم الإئتمان الذي يمنحه كل مستوى إداري وتحديد شروط منح الإئتمان و الحد الأقصى لقيمة الإئتمان الذي يمكن أن يمنحه المصرف و الحد الأقصى لتاريخ السداد.

ج. متابعة الإئتمان : تعمل المصارف على متابعة الائتمان الممنوح واكتشاف أي صعوبات محتملة في السداد لدى العميل بما يسمح بإتخاذ قرارات مناسبة في الوقت الملائم. [6]

د. تحديد مستندات الإئتمان: يحدد المصرف المستندات الواجب تقديمها من قبل العميل عند طلب القرض وهذه المستندات وإن كانت تختلف من مصرف لآخر ومن وقت لآخ، إلا أنه يمكن بصورة عامة تحديدها بما يلي:-

1. طلب تحريري من العميل للحصول على الإئتمان.
2. تقديم الحسابات الختامية للعميل (فرد أو شركة) لعدد من السنوات.
3. مراجعة التقارير السابقة عن تاريخ العميل.
4. وثائق التأمين على العميل أو الأصول المقدمة كضمان.
5 عقد الشركة
6. الأوراق والمستندات الخاصة بالضمان
7. أي أوراق أخرى تجدها إدارة الإئتمان ضرورية.

هـ. تحديد مجالات الإئتمان غير المسموح بتمويلها: يحدد المصرف هذه المجالات لتخفيض المخاطر التي تصاحب تمويلها، أو قد يعود المنع إلى أسباب دينية أو أخلاقية. [12]

ثالثاً: أنواع الإئتمان المصرفي:

1- الإئتمان وفقاً للغرض منه:

أ. الإئتمان الاستثماري: هو الإئتمان الذي يمنح للمشروعات الإنتاجية لغرض إستخدامه في تمويل العمليات الاستثمارية طويلة أو متوسطة الأجل نظراً لضعف الموارد الذاتية للمنشاة كالاستثمار في الموجودات الثابتة مثل الآلات والأراضي وغيرها.

ب. الإئتمان التجاري: وهو أحد أنواع التمويل قصير الأجل ويلعب دوراً بالغ الأهمية في تمويل الكثير من المنشآت لا سيما التجارية منها والصغيرة التي تجد صعوبة في الحصول على القروض المصرفية ذات الكلفة المنخفضة، أو تعاني من عدم كفاية رأس مالها العامل في تمويل إحتياجاتها التجارية. [6]

2. الإئتمان وفقاً لأجله:

أ. إئتمان قصير الأجل: لا تزيد مدة إستحقاقه على سنة واحدة، ويمثل الجائب الأكبر من قروض المصارف التجارية وتعد أفضل انواع التوظيف لديها وهي تمنح بغرض تمويل الأنشطة الجارية للعملاء أو بصفة أخرى عمليات رأس المال العامل ذات الدوران السريع مثل تمويل شراء المواد الأولية أو النقدية، ويتميز هذا النوع من الائتمان بأسعار فائدة منخفضة نظراً لقصر أجله. [6]

ب. إتمان متوسط الأجل : تتراوح مدته بين السنة الواحدة و خمس سنوات، ويمنح بغرض تمويل الأنشطة

الاستثمارية، ويحدد له برنامجا للسداد يرتبط بالتدفقات النقدية الحالية والمتوقعة التي تظهرها الدراسات الاقتصادية لمشروع المقترض أو الاحتياجات الحقيقية للعمل، ويمكن التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل، الأول يسمى القروض القابلة للتعبئة لدى منشأة مالية أخرى، و الثاني يسمى القروض غير القابلة للتعبئة، والفرق بينهما هو أن المصرف يستطيع في النوع الأول إعادة خصم القروض لدى منشأة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، واما في النوع القروض غير القابلة للتعبئة لا يستطيع المصرف إعادة خصم هذه القروض وبالتالي فانه يكون مجبراً على انتظار سداد المقترض لهذا القرض. [9]

ج. إئتمان طويل الأجل: هي القروض التي تزيد أجالها عن خمس سنوات وقد تصل إلى عشر سنوات أو عشرين سنة وتمنح لتمويل الأنشطة والعمليات ذات الطبيعة الرأسمالية أو بناء المصانع وإقامة مشاريع جديدة تقدم مثل هذه القروض عادة من المصارف المتخصصة مثل المصرف العقاري الذي يمتح قروضاً قد تصل إلى عشرين عام وذلك لتمويل عمليات البناء، والمصرف الزراعي الذي يمنح قروضاً لإستصلاح الأراضي وإقامة مشاريع الري والبزل، إلى جانب البنوك الصناعية وغيرها بحسب أنواع المشاريع. [3]

ونتيجة لارتفاع المخاطرة في تقديم مثل هذه القروض فإن المصارف بمختلف أنواعها تتشدد وتتخذ إجراءات وقائية مثل الاشتراط على طالب القرض التعهد بعدم ممارسة أي نشاط آخر قد يؤثر في قدرته على السداد أو طلب ضمانات اضافية كالعقارات والاراضي ... الخ. [19]

3. الإئتمان المصرفي وفقاً للشخص المقترض، وينقسم الى :-

1. إتمان مصرفي خاص : هو الذي يمنح للأفراد الطبيعيين والأشخاص المعنويين كالشركات، وتعتمد قدرة هؤلاء الأشخاص في الحصول على هذا الائتمان على الملاءة المالية (الحالية و المستقبلية) التي يتمتعون بها لدى مانح الإئتمان.

2. إئتمان مصرفي عام: يمنح للحكومة والهيئات العامة والمصالح الحكومية، ويعتمد الحصول عليه على الثقة في التعامل مع الحكومة وعلى مركزها المالي إضافة إلى الظروف الاقتصادية والسياسية في حينها.

4- الإئتمان وفقاً للضمان وينقسم الى:-

أ. الإئتمان بضمان :- تعد الضمانات من وسائل تأمين المصارف ضد خطر عملائها، فهي تطلب بعد التأكد من سمعة العميل المالية ودراسة مصادر دخله ومركزه المالي، وهذه الضمانات تساعد المصرف على إسترداد حقه عندما يتعثر العميل في موعد الإستحقاق وذلك من خلال ممارسة حق التصرف بالضمان كما أن وجوده تحت يد المصرف يعطي له الحق في جزء من الذمة المالية للعميل، و تكون هذه الضمانات حقيقية أو عينية، مثل الأوراق المالية أو المحاصيل الزراعية أو الأوراق التجارية أو مقابل بضائع أو مقابل رهن عقاري. [11]

ب. الإئتمان غير المضمون: تمنح المصارف هذا الإئتمان إلى بعض المقترضين بدون ضمان، ويعرف هذا الائتمان بالشخصي أو السحب على المكشوف كونه مبني على أساس الثقة بين المصرف والعميل وعلى قوة ومتانة مركزه المالي وسلامة نتائج أعماله وحسن سمعته ليتم السداد في أقصر مدة ممكنة. [6]

5- الإئتمان النقدي المباشر وغير المباشر، وينقسم الى:-

أ. الإئتمان المصرفي النقدي المباشر : وهو من أكثر أنواع الإئتمان شيوعا في نشاط المصارف التجارية والأكثر ربحية، وفي هذا النوع يمنح المقترض مبلغاً نقدياً مباشراً لاستخدامه في تمويل عمليات متفق عليها ومحددة مسبقا بينه وبين المصرف، ومن أهم أشكاله :-

1. الحساب الجاري المدين: وهو إتفاق بين المصرف وطالب الإئتمان بحيث يقدم المصرف تسهيلات نقدية

لعملائه في حدود سقف معين يستطيع معه أولئك الزبائن السحب منه ضمن تلك الحدود و يتم حساب فائدة على المبلغ المسحوب. [14]

2. الإئتمان المباشر (القروض والسلف النقدية): يعد من أكثر الأنواع إنتشاراً، ويلجأ إليه المقترضين لتغطية إحتياجاتهم المختلفة مثل تمويل رأس المال العامل أو في عمليات التمويل الاستثماري طويل الأجل.

3. الكمبيالات المخصومة: هي نوع من الأوراق التجارية الشائعة الإستعمال لدى المصارف التجارية بهدف تنظيم عمليات البيع الاجل فيما بين التجار، تقوم المصارف مقابل فائدة متفق عليها بدفع قيمة الكمبيالة المخصومة للتاجر قبل تاريخ إستحقاقها. [4]

ب. الإئتمان غير المباشر : يمنح هذا الإئتمان للعميل الذي لا يحترم تعهداته ولا يفي بالتزاماته المباشرة، وله عدة صور:-

1. الكفالات المصرفية (خطابات الضمان): وهي من أهم أشكال التسهيلات الائتمانية المصرفية وتكون على شكل عقد مكتوب يتعهد بمقتضاه المصرف (مُصدِر الكفالة) بضمان أحد عملائه بناءً على طلب خطي منه بدفع مبلغ معين ولمدة معينة لطرف طرف ثالث (المستفيد) وذلك لإلتزام ملقى على عاتق العميل المكفول وضماناً لوفائه بالتزامه إتجاه ذلك الطرف. [14]

2. وللكفالات المصرفية أنواع منها الكفالات النقدية وكفالات الدفعات المقدمة وكفالة محجوز الضمان وقد تسمى أيضا بكفالة الدفعة الأخيرة لضمان التنفيذ الكامل للمشروع و كفالة حسن التنفيذ و الكفالات الكمركية. [4]

3. الإعتماد المستندي "هو تلك العملية التي يقبل بموجبها بنك المستورد أن يحل محل المستورد في الإلتزام بتسديد أقيام وارداته لصالح مصدر اجنبي عن طريق مصرف يمثله بعد إستلام الوثائق أو المستندات التي تدل على ان المصدر قام فعلا بإرسال البضاعة المتعاقد عليها". [9]

4. وللاعتمادات المستندية عدة أنواع وهي الاعتماد القابل للإلغاء والاعتماد غير قابل للالغاء و الاعتماد المعزز والاعتماد الدوار والاعتماد القابل للتحويل واعتماد الشرط الأحمر.

5. القبولات المصرفية : وهي نوع من أنواع الإئتمان المصرفي يقوم بموجبها طالب الائتمان بإصدار سحب زمني على أحد المصارف التي بتعامل معها يتعهد بموجبه المصرف بدفع مبلغ السحب في تاريخ الاستحقاق وله عدة شروط منها أن تنتج عن عمليات تجارية حقيقية وأن تكون قابلة للتداول في الأسواق المالية وأن لا تزيد مدة التمويل على 6 أشهر.

6. بطاقات الإئتمان: هي شكل متطور من أشكال الائتمان المصرفي، تقدمه وتتفرد به المصارف التجارية لعملائها، ولقي رواجاً كبيراً في السنوات الأخيرة لمزاياه المتعددة التي ينتفع منها الزبون. [4]

6- الإئتمان الدولي :- تساهم المصارف في تسهيل التجارة الخارجية من خلال توسيع تعاملاتها وتمويل المعاملات الدولية ذات الأجل الطويل أو القصير على حدٍ سواء، فهي تقدم الإئتمان الدولي قصير الأجل من خلال ضمان الإلتزامات الدولية التجارية للزبائن وأوراق الخصم الدولية ... الخ

7- الإئتمان بصيغة التمويل التأجيري والتمويل التشغيلي:- يعد الإئتمان التأجيري والتشغيلي من أهم أشكال الإئتمان التي ظهرت حديثا، ويستطيع من خلاله الفرد أو الشركة الحصول على معدات دون أن يضطر لأداء كامل قيمتها فوراً، ويعرف الإئتمان التأجيري بأنه عملية يقوم بموجبها المصرف أو منشأة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا بوضع آلات أو معدات أو أية موجودات مادية أخرى بحوزة الجهة المستعملة لها على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية المدة المتعاقد عليها، و يستمر تمديد الأقساط بموجب إتفاق معين و يسمى ثمن الإيجار وللائتمان التأجيري عدة أنواع بحسب طبيعة العقد، منها :- [5]

1. الإئتمان التأجيري المالي: يعد إئتماناً إيجارياً مالياً إذا تم تحويل كل الحقوق، الالتزامات، المنافع، المساوئ والمخاطر المرتبطة بملكية الموجود المعنى إلى المستأجر و يعني هذا أن شروط مدة العقد كافية لتسمح للمؤجر باستعادة نفقات رأس المال إضافة للعوائد، و يتخذ هذا الإئتمان أحد الأشكال التالية :-

أ. البيع ثم الاستئجار .

ب. الاستئجار المباشر .

ج. الدفع الاستئجاري

2. الإئتمان التأجيري التشغيلي: يعد إئتماناً إيجارياً عملياً إذا لم يتم تحويل كل الحقوق، الالتزامات، المنافع، المساوئ والمخاطر المترتبة عن ملكية الموجود إلى المستأجر، ويعني ذلك إن جزء مما تقدم ذكره سيبقى على عائق المؤجر لكون فترة العقد غير كافية لإسترجاع كل نفقاته، وهذا ما يؤدي إلى انتظاره لفترة أخرى لاستعادة ما تبقى من النفقات سواء بتجديد العقد أو بيع الموجود.

رابعاً: أسس منح الائتمان وشروطه:-

يتم منح الائتمان استناداً إلى قواعد وأسس متعارف عليها وهي:-[10]

1. الأمان: إذا يجب أن يتوفر الأمان عند إقراض المصرف أمواله للآخرين، أي الإطمئنان من إسترداد القرض في المدة المحددة مع الفوائد المتحققة منه.

2. الربح: يجب أن يحقق الائتمان الممنوح أرباحاً صافية للمصرف من الفوائد المترتبة عليه.

3. السيولة: أن تتوفر الدى المصرف مانح الائتمان سيولة كافية لتغطية الإئتمان و تلبية حاجات الزبائن الاخرين.

4. التوافق: ينبغي أن يكون الغرض من القرض متوافقاً مع سياسة وتوجيهات البنك المركزي.

خامساً: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني:

هناك مجموعة عوامل مترابطة ومتكاملة تؤثر في إتخاذ القرار الإئتماني للمصرف وهي:

1. العوامل الخاصة بالعميل: مثل العوامل الشخصية، رأس المال، وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته، الضمانات المقدمة، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل لها دور مؤثر في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها التي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منحه الائتمان لهذا العميل.

2. العوامل الخاصة بالمصرف وهي :-

أ. درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف عند منح الإئتمان ومدى قدرته على توظيفها.

ب. نوع الإستراتيجية التي يتبناها المصرف في قراراته الائتمانية ويعمل ضمن إطارها أي (منح إئتمان معين أو عدم منحة).

ج. أهداف المصرف العامة التي يسعى إلى تحقيقها خلال المرحلة القادمة.

د. ما يمتلكه المصرف من القدرات ولا سيما الطاقات البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي وكذلك التكنولوجيا المطبقة وما يمتلكه من تجهيزات الكترونية حديثة

هـ. العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني وهي:-

1. الغرض من التسهيل.

2 المدة الزمنية التي يرغب العميل بالحصول على التسهيل خلالها ومدى تناسب إمكانياته على الوفاء في تاريخ السداد.

3. تحديد المصدر الذي سيقوم العميل بسداد القرض منه .

4. طريقة السداد المتبعة ؟ دفعة واحدة في نهاية المدة، أم على شكل أقساط دورية، وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل وحجم إيراداته وتدفقاته الداخلة.

5. مدى توافق نوع التسهيل المطلوب مع السياسة العامة للإقراض في المصرف .

6. مبلغ القرض أو التسهيل، اذ كلما زاد المبلغ كان المصرف أحرص على التوسع في دراسة القرار لأن عدم سداد قرض بمبلغ ضخم قد يؤثر على سلامة المركز المالي للمصرف.

ويمكن للباحث أن يضيف إلى هذه العوامل القيود القانونية التي يصدرها البنك المركزي مثل إمكانية التوسع في الائتمان أو تقليصه والحد الأقصى لمنح القروض ومجالات النشاط المسموح بتمويلها بما يمنع حدوث أي تعارض بين سياسة المصرف الائتمانية والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي. [18]

ويرى الباحثان ان متخذ القرار في المصرف لا يستطيع ان يتنبأ بنتائج قراره بدقة كاملة عند إتخاذه القرارات الائتمانية في حالة الخطر، ولكنه يستطيع أن يصل إلى تقدير إحتمالات موضوعية محددة للقرار عن طريق

تحليل المخاطر المصاحبة لعمليات الائتمان .

والقرار السليم هو القرار الذي تشعر فيه الإدارة بأن العائد منه يوازي أو يزيد على درجة المخاطر المحيطة به.

المبحث الثالث / الجانب التطبيقي تأثير المخاطر على القرارات الإئتمانية

أولاً: تقييم المخاطر الإئتمانية في المصرف:

عينة البحث

سيتناول الباحثان في هذا المبحث تقييم إفصاح المصرف عن المخاطر الإتمانية في التقارير والقوائم المالية المعدة من قبله في عام 2016 على وفق خطوات تدقيقية محددة بالأوزان الترجيحية، ومن ثم توضيح مدى تأثير المخاطر الإئتمانية على قرارات الإئتمان والكشف عن مواطن القوة والدقة أو مكامن الضعف والخلل فيها ومن ثم عَرْض ما تم التوصل إليه تدقيقاً وتقييماً ليتسنى للباحثين إختبار فرضية البحث، ويتكون النموذج الأتي من سبعة محاور رئيسية يتضمن كل محور منها عدد من الفقرات، وفي بعض المحاور التي دعت الحاجة الى تفصيل أوسع تم تقسيم الفقرة الواحدة الى عدة فقرات فرعية ، وقد قام الباحثان بإعطاء الأوزان الترجيحية للفقرات حسب إستجابة المصارف لتطبيقها وكالآتي: (2) للفقرة المطبقة بالكامل، (1) للفقرة المطبقة جزئياً و(0) للفقرة غير المطبقة، وكما موضح بالجدول الآتي:-

جدول (2) تطبيق نموذج تقييم المخاطر الائتمانية لمصرف سومر للسنة المالية 2016م

ت	التفاصيل	الاوزان الترجيحية
اولاً	**الجانب التنظيمي في المصرف**	
.1	وجود قسم لإدارة المخاطر المصرفية ضمن الهيكل التنظيمي للمصرف مهامه محددة بشكل واضح ويمارسها بصورة منتظمة.	2
.2	التحقق من وجود سياسات وخطط لإدارة المخاطر المصرفية مقرة من قبل مجلس إدارة المصرف تتضمن تحديد المخاطر المصرفية وتصنيفها (أفراد، شركات، جهات أخرى).	2
.3	التحقق من قيام قسم المخاطر بقياس المخاطر المصرفية دورياً وتحديد مؤشرات قياسها (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة...الخ.) وإبلاغ مجلس الإدارة بها وإتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهتها وتقديم توصيات مكتوبة بذلك.	2
.4	التحقق من وضع خطط لإدارة المخاطر في حالات الازمات والطروف الطارئة مثل تقلبات أسعار الفائدة ، تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية ، تعليمات البنك المركزي ، قوانين وتعليمات حكومية).	0
.5	التحقق من وضع نظام لرصد المخاطر المالية يغطي جميع أنشطة المصرف ولا سيما المخاطر المرافقة للنشاط الإئتماني.	0

.6	التحقق من وجود برامج تدريب وتطوير الخبرات والمهارات في قسم إدارة المخاطر وتوثيق اليات وأساليب العمل وتوزيع المهام على الملاك.	0
ثانياً	**تقييم الافصاح في قسم الحسابات.**	
.1	التحقق من إرفاق تقرير عن الحركة الإجمالية لكل حساب في ميزان المراجعة.	1
.2	التحقق من الافصاح عن الدعاوى القضائية الداخلية و الخارجية والمعاملات الخاصة بدعاوى استرداد القروض والتسهيلات التي تخلف الزبائن عن سدادها.	0
.3	التحقق من الإفصاح عن القروض الممنوحة والمستلمة من المصارف الأخرى الداخلية والخارجية وتنفيذ القيود الخاصة بها.	1
.4	التحقق من الإفصاح عن المصروفات والإيرادات المتعلقة بالإئتمان.	1
.5	التحقق من الإفصاح عن تفاصيل موقوفات الفروع الداخلية والمصارف المحلية والبنك المركزي العراقي.	0
.6	التحقق من إثبات رصيد الإعتمادات المستندية ومطابقته مع كشف تبعية الإعتمادات ومطابقتها مع رصيد حساب الإعتمادات في سجل الإستاذ العام.	0
ثالثاً	**تقييم الافصاح عن مخاطر القروض والتسهيلات المصرفية**	
.1	**تقييم الافصاح عن المخاطر المالية لمعاملات الإقراض.**	
أ.	التحقق من الإفصاح عن الإلتزام بالفقرات الواردة في المعايير الدولية (IAS , IFRS) وتعليمات البنك المركزي العراقي المتعلقة بمخاطر الإقراض بشكل مباشر أو غير مباشر.	0
ب.	الإفصاح عن الإلتزام بملء الاستمارات المعدة لغرض منح القرض أو إحتوائها على كافة الضمانات المطلوبة.	0
ج.	التحقق من إفصاح المصرف عن قيامه بالتأكد من نوع النشاط الذي يمارسه العميل والوضع القانوني له وملكيته قبل منحه القرض أو التسهيلات المصرفية وبما لا يتجاوز الحد الأعلى المسموح به قانوناً حسب تعليمات البنك المركزي العراقي.	0
د.	التحقق من الإفصاح عن التزام الإدارة باستيفاء كافة المتطلبات الأصولية وكافة المستمسكات على طلب منح القرض قبل الدفع.	0
هـ.	التحقق من الإفصاح عن وجود دراسة جدوى للمشروع المطلوب القرض عنه وان تكون المبالغ الواردة في تلك الدراسة مقبولة وغير مبالغ فيها.	0
و.	التحقق من الإفصاح عن قيام المصرف بإجراء دراسة مستفيضة للحسابات الختامية للمشروع مصادق عليها اصولياً.	0
ز.	الافصاح عن الإجراءات المتخذة حول دراسة مصادر تمويل نشاط المقترض والتحقق من إنها ليست قروض مستلمة من مصارف أخرى أو مصادر إقراض أخرى تسبب الإخلال بمنح القرض.	0
ح.	التحقق من الإفصاح عن وجود موافقات المخولين بالصلاحية لمنح القروض.	0
ط.	التحقق من الافصاح عن تخصيص موازنة كافية لمنح القروض وعدم تجاوز إمكانيات المصرف بوضع حدود إئتمانية للمقترضين.	0
ي.	التحقق من الإفصاح عن مصادرة الضمانات من الزبون في حالة تأخره عن سداد ما بذمته من القروض والفائدة عند تاريخ الإستحقاق.	0
ك.	التحقق من الإفصاح عن مراجعة طلبات القروض ذات المبالغ الكبيرة واعطاء التوصيات عن درجة المخاطر التي تتضمنها واقتراح الضمانات اللازمة الاضافية للتخفيف منها.	0

2.	**تقييم الأفصاح عن الضمانات**	
أ.	التحقق من الافصاح عن مطابقة وتوثيق المستندات والاستمارات الخاصة بالضمانات المقدمة من قبل المقترض إلى المصرف والإفصاح عما إذا كانت مستخدمة سابقاً للحصول على قرض ما زال ساري المفعول.	0
ب.	التحقق من الافصاح – إذا كان الضمان المقدم عقار – عن كافة المعلومات المتلقة به وبقيمته التي يجب أن تغطي مبلغ القرض.	0
ج.	التحقق من الإفصاح عن وضع إشارة الحجز من الدرجة الاولى على العقار المستخدم كضمان وإن التسجيل العقاري مُبَلّغ بإخبار المصرف بالتغييرات التي تطرأ على العقار.	0
د.	التحقق من الإفصاح – إذا كان الضمان المقدم مشروع – عما إذا كان المشروع مستمر بالعمل وإنه يحقق أرباحاً وان أرضه وبنائه غير مستأجره من الغير، ومدى صلاحية المكائن والآلات للعمل والانتاج.	0
هـ.	التحقق من الإفصاح – إذا كان الضمان المقدم آسهم – عن رهنها بأسم المصرف أو ايداع شهادة الاسهم فيه والإفصاح عن قيمتها السوقية وعن شهادة الإصدار وعدم إستخدامها في ضمان قروض أخرى وعن أي إنخفاض في قيمتها السوقية بعد تقديم طلب القرض.	0
و.	التحقق من الإفصاح عن دور إدارة المخاطر بإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة قبل منح الإئتمان والتحقق من صلاحيات مسؤولي الإئتمان في الإدارة وفي والفروع.	0
رابعاً	**تقييم الافصاحات الاخرى عن مخاطر القروض والتسهيلات المصرفية**	
1.	التحقق من الإفصاح عن تسعير القروض الممنوحة على أسس سليمة متضمنة تكلفة القرض وهامش الربح، المتحقق من الفرق بين الفائدة المدفوعة للمودعين والفائدة المقبوضة من المقترضين.	0
2.	التحقق من الإفصاح عن فحص الكفالات من قبل لجنة منح القروض لضمان قابلية نفاذها قانونياً.	0
3.	التحقق من الإفصاح عن وجود رقابة مناسبة تضمن الى حد ممكن أن المقترض يستخدم القرض لذات الغرض المسجل لدى المصرف.	0
4.	التحق من الافصاح عن الاجراءات المستخدمة لمراقبة إمتثال المقترض لآية متطلبات أو توفير المعلومات للمصرف	0
5.	التحقق من الافصاح عن إجراءات المصرف لاستعادة مبلغ أصل القرض المعلق والفوائد من خلال الإجراءات القانونية في حالات غلق الرهن أو إسترجاع الملكية.	0
6.	التحق من الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المرسلة من الفروع الى الإدارة العامة فيما يتعلق بالتسهيلات والقروض الممنوحة خلال الشهر ، وتقرير ربع سنوي يبين تصنيفات الديون المنتجة وغير المنتجة لدى الفرع ، فضلاً عن التقارير الطارئة المرتبطة بحدث معين.	0
7.	التحقق من الإفصاح عن خطة توزيع الاقراض السنوية على الفروع تبعا لضوابط معينة مثل الموقع الجغرافي والبيئة الإئتمانية وحجم الودائع...الخ.	0
8.	التحقق من الافصاح عن دور إدارة المخاطر الائتمانية في وضع نظام إنذار مبكر عند هبوط جودة الإئتمان وتعثر الديون ومن ثم تحديد طرائق مراجعتها وتقييمها لحصر القروض غير المنتجة أو الديون المتعثرة.	0
9.	التحقق من الإفصاح عن إن إدارة المخاطر على إطلاع على طلبات التأجيل والجدولة والتسويات	0

	على القروض، وإقتراح الشروط التي من شأنها التخفيف من حدة المخاطر وتقوم بمراقبة حالات الزبائن المعسرين والديون الخطرة التي تتجاوز مدتها الحدود القصوى وتتابع الاجراءات القضائية لإستردادها.	
.10	التحقق من الافصاح عن أنواع المخاطر التي يواجهها المصرف في البيئة المحلية وأي منها أكثر تكراراً واسوأ تأثيراً.	0
خامساً	**تقييم الافصاح عن تطبيق المعاير الدولية**	
.1	التحقق من الافصاح عن المعايير التي يطبقها المصرف في إعداد القوائم المالية والإفصاح عن المخاطر المالية محلية كانت أو دولية أم مزيج منهما ؟	0
.2	التحقق من الإفصاح عن المعوقات إذا كان المصرف لا يطبق معايير المحاسبة الدولية ومعايير الابلاغ المالي الدولية ولا يفصح عن المخاطر المالية وفقاً لمتطلبات لتلك المعايير.	0
.3	التحقق من الإفصاح عما إذا كان المصرف يطبق المعايير الدولية جزئيا ولا يفي بكافة متطلبات الافصاح عن المخاطر المالية على وفق متطلبات معايير المحاسبة ومعايير الابلاغ المالي الدولية.	0
.4	التحقق من الإفصاح عن المعاير الدولية التي تضمنت الافصاح عن المخاطر المالية ولم يتمكن المصرف من تطبيقها مطلقاً أو يواجه صعوبات في تطبيقها مع تحديد أسباب عدم التطبيق ونوع الصعوبات.	0
.5	التحقق من الإفصاح عن مدى الالتزام بتنفيذ القرارات والتعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي والجهات المحلية المنظمة للمهنة الخاصة بتطبيق معايير المحاسبة ومعايير الابلاغ المالي الدولية.	0
سادساً	**تقييم الإفصاح عن مخاطر السيولة**	
.1	التحقق من الإفصاح عن الاستراتيجية والسياسات المتعلقة بإدارة السيولة.	0
.2	التحقق من الإفصاح عن الخطوات اللازمة للمراقبة والسيطرة على مخاطر السيولة.	0
.3	التحقق من الإفصاح عن موقف السيولة ونسب الاحتياطي بصورة منتظمة ويتم من خلال أنظمة معلومات كافية لقياس ومراقبة مخاطر السيولة وإعلام الإدارة فور بأي تغيرات تطرأ على مركز السيولة الحالي أو المرتقب.	0
.4	التحقق من الإفصاح عن وجود خطط لدى المصرف موضوعة لمواجهة حالات نقص السيولة عند الطوارىء تتضمن إجراءات تعويض النقص في التدفقات النقدية في المواقف الطارئة.	0
.5	التحقق من الافصاح عن مراقبة سيولة العملات الاجنبية الرئيسية التي يتعامل بها المصرف.	1
.6	التحقق من الإفصاح عن دور المراقبين في إجراء التقييم المستقل للاستراتيجية والسياسات والاجراءات والممارسات المرتبطة بإدارة السيولة التي تمكنهم من تقييم مستوى مخاطر السيولة وضمان توفر خطط بديلة للطوارئ.	0
.7	التحقق من الإفصاح والإعلان عن استراتيجية ادارة المخاطر لكافة ادارات المصرف لان ادارة المخاطر المصرفية ليست المسؤولة لوحدها عن المخاطر المالية بالاضافة الى تأثر مخاطر السيولة بعوامل مختلفة.	2
.8	التحقق من الإفصاح عن مدى السيطرة المركزية على السيولة وإيجاد التوازن بين سيولة الفروع لتأمين احتياجات كل الفروع بما يغطي التزاماتها الضرورية.	0
.9	التحقق من الإفصاح عن مقدار الاحتياطي النقدي والالزامي والاحتفاظ به لدى البنك المركزي.	2

.10	التحقق من الافصاح عن مخاطر أسعار الفائدة.	0
.11	التحقق من الإفصاح عن مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية.	0
سابعاً	**تقييم الافصاح عن مخاطر خطابات الضمان (الكفالات المصرفية)**	
.1	التحقق من الإفصاح عن الإجراءات المعمول بها في المصرف فيما يخص خطابات الضمان والكفالات المصرفية ومدى تطابقها مع التعليمات النافذة.	0
.2	التحقق من الافصاح عن توفر:-	0
أ.	الكفاءة المالية للعميل بحدود مبلغ خطاب الضمان ومدة نفاذه والغرض من إصداره.	0
ب.	كافة المعلومات الواردة في الإستمارة والتأكد من صحتها.	0
ج.	تنظيم عقد يحدد إلتزامات كل من المصرف والعميل	0
د.	وجود كفيل ضامن يوقع مع العميل على كمبيالة إذا كان خطاب الضمان غير موثق برهن ضمانات لفرض الرجوع إليه عند الحاجة.	0
هـ.	وجود حساب جاري خاص بالعميل.	0
.3	**التحقق من الافصاح في شعبة الكفالات المصرفية عن:-**	
أ.	وجود سجل الأساس تثبت فيه كافة المعلومات المطلوبة حسب الضوابط.	0
ب.	وجود صفحة لكل عميل في سجل خاص تدون فيه معلومات تفصيلية عنه ، كاسمه وعنوانه ومبلغ خطاب الضمان ومدته وتاريخ إنتهاء نفاذه ورقم القيد ومبلغ عمولة الإصدار.	0
ج.	وجود ملف خاص لحفظ نسخة من كل خطاب ضمان صادر.	0
.4	التحقق من الإفصاح عن تسديد المصرف مبلغ خطاب الضمان الى المستفيد بناءً على طبية دون شرط او قيد (المادة 287) من قانون التجارة.	0

جدول (3) ملخص نتائج تقييم الافصاح عن مخاطر الائتمان المالية في مصرف سومر

المحاور	(أ) عدد فقرات المحور	(ب) مطبق بالكامل	مطبق جزئياً	(ب/أ) نسبة التطبيق
الاول	6	3	0	%50
الثاني	6	0	3	0
الثالث	2	0	0	0
الرابع	10	0	0	0
الخامس	5	0	0	0
السادس	11	2	1	18
السابع	4	0	0	0
المجموع	54			
عدد الفقرات المطبقة بالكامل		5		
عدد الفقرات المطبقة جزئياً			4	
عدد الفقرات غير المطبقة			45	
نسب التطبيق التي بلغت +%50				1

ومن خلال نتائج التقييم المبينة في الجدول (3) يتضح إن المصرف طبق عدداً قليلاً من فقرات تقييم المخاطر الائتمانية الواردة فيه ولم يتم تطبيق الجزء الأكبر منه، بالإضافة إلى إنه لم يتمكن من تجاوز نسبة صفر في تطبيق أي محور، وعليه يستطيع الباحثان تسليط الضوء على عدد من الجوائب التي يمكن أن تعرض المصرف إلى مخاطر مالية كبيرة في حالة وجودها دون أن تتمكن الإدارة من مواجهتها ومنعها أو تخفيف اثارها على الأقل، وهى يمكن أن تمتد لتنسحب على اوضاع المصرف المستقبلية، وتتمحور هذه النقاط حول الجوانب الآتية :-

1. في حالة عدم وجود أو ضعف قسم إدارة المخاطر في المصرف فإنه سيواجه المخاطر الآتية:

أ. خضوع قرارات الإئتمان لاجتهادات المدراء وخبرتهم الشخصية فقط دون أتباع خطط وسياسات ممنهجة توضع على أسس علمية وموضوعية من قبل لجان ذات خبرة مهنية عالية (لاسيما في بعض مجالس إدارات المصارف العائلية).

ب. قيام الإدارة بإتخاذ قرارات يغلب عليها هدف الربح دون مراعاة درجة السيولة والمخاطرة.

ج. عدم القدرة على منح الإئتمان إلى مشاريع تخلو من المخاطرة.

د. عدم التمكن من فهم أو تولد الفهم الخاطيء لحالة التعرض للمخاطر المالية والاجتهاد في تفسيرها ومن ثم إتخاذ القرارات الخاطئة وإعطاء التوجيهات والتعليمات غير الصحيحة.

2. افتقار المصرف الى إستراتيجيات أو سياسات وإجراءات مكتوبة بشكل واضح وعدم إمتلاك رؤية قابلة للتطبيق لمواجهة المخاطر المالية يفهمها المدراء والملاكات المعنية بالأمر.

3. منح الإئتمان بدون ضوابط وعدم تدقيق الضمانات أو مراعاة قواعد عدم تركز الإئتمان والالتزام بالنسب التحوطية المحددة من قبل السلطة الاشرافية في البنك المركزي العراقي.

4. منح الائتمان إلى أعضاء مجلس الادارة وأقاربهم وعدم إتباع الأساليب الرسمية من قبيل إخضاع المقترض إلى شروط منح الائتمان.

5. عدم وجود الخبرة والمهارة والبرامج التدريبية الكافية لرفع مستوى أداء العاملين في قسم المخاطر وحصر توجهات المصرف في تحقيق الربح أو المنافع بأي صورة كانت دون النظر الى المخاطر الناتجة عنها.

6.عدم إقامة الدعاوى القضائية على الزبائن الذين مارسوا تحايل أو طرق غير قانونية وغير شرعية للحصول على القروض وتوقفوا عن سدادها بسبب تأثير العلاقات الشخصية والمصالح الخاصة.

7. مخالقة القوانين والتعليمات والقواعد ذات الصلة بإدارة المخاطر.

8. عدم مراعاة أو تجاهل تحذيرات أجهزة الإشراف وأنظمة الرقابة في الجهة القطاعية التي تتعلق بالمخاطر المالية.

ثانياً: تأثير المخاطر الائتمانية على قرارات الإئتمان:

سيتم في هذه الفقرة من المبحث ايجاد تأثير نسبة المخاطر الموضحة في الجدول (3) الذي يوضح بالأرقام والنسب المالية وصف للمعلومات الواردة في القوائم والكشوفات المالية المرفقة ضمن التقارير السنوية لعام 2016م، ومن ثم التعرف على تأثيرها على قرارات الائتمان وكما يلي:

1. ظهر تقييم تطبيق المصرف للمحور الاول بنسبة بلغت 50% وبما إن فقرات هذا المحور تخص الجانب التنظيمي للمصرف قد ظهر أثرها على نسبة دوران السهم الذي تذبذب بشكل كبير خلال الفترة فقد هبط في عام 2015 كثيراً عن العام الذي سبقه ثم عاد ليرتفع قليلا في عام 2016م، وظهر الأثر على نسبة العائد على السهم كذلك، الذي كان قد شهد إرتفاعاً خلال الفترة إلا إنه كان ضئيلا ومحدوداً جداً، وبالرغم من إن

العلاقة ليست طردية مع مستوى تطبيق المحور الأول إلا إن عدم التطبيق التام أدى إلى تحجيم قدرة المصرف على المحافظة على مستوى دوران الأسهم ومستوى العائد على السهم بمستويات مستقرة وبدرجة ملائمة، ولذلك تأثير سلبي على أداء المصرف.

2. ظهر تقييم تطبيق المصرف للمحور الثاني بنسبة 0% وبما إن فقرات هذا المحور تخص الإفصاح في قسم الحسابات فيمكن ملاحظة حالة عدد الأسهم المتداولة والقيمة المتداولة وهما كانا متذبذبين بشكل كبير خلال الفترة، ولكن لا ترتبط مع نسبة تطبيق المحور الثاني ولكن مع ذلك فإن عدم تطبيق فقرات هذا المحور أثر سلباً على أداء المصرف وعلى الصورة الملائمة التي تسهم في تحسين حصته السوقية.

3. ظهر تقييم تطبيق المصرف للمحور الثالث بنسبة 0% وبما إن فقرات هذا المحور تخص تقييم الإفصاح عن مخاطر القروض والتسهيلات المصرفية فقد ظهر أثرها على نسبة نمو القروض الممنوحة والتي كانت موجبة في عام 2014 إلا إلها أصبحت سالبة خلال عامي 2015 و2016م، أما نسبة القروض الى الودائع فقد شهدت إرتفاعا تدريجياً خلال الفترة وإن كان ضئيلاً، وكان من الأجدر بالمصرف وضع خطة سنوية للقروض يمكن من خلالها مراقبة نسبة لتنفيذ ومعالجة الانحرافات، ويتم إرفاقها في التقارير السنوية للمصرف، وكانت العلاقة توشر عدم سلامة القرارات الإئتمانية المتخذة من قبل المصرف خلال فترة السنوات الثلاث.

4. ظهر تقييم تطبيق المصرف للمحور الرابع بنسبة 0% وبما إن فقرات هذا المحور تخص تقييم الإفصاحات الأخرى عن مخاطر القروض والتسهيلات المصرفية، فقد ظهر أثرها على النسب المذكورة في الفقرة السابقة (3)، ومن خلال تتبع مسار نسبة إجمالي الأرباح لاحظ الباحثان إنها إرتفعت في عام 2015 إلى 0.017 واستقرت بنفس هذه النسبة في عام 2016 بعد أن كانت في عام 2014 بنسبة 0.001، وكذلك نسبة صافي الدخل إتبعت نفس مسار اجمالي الأرباح، ومن خلال تتبع مسار نسبة السيولة تبين إنها سجلت إرتفاعاً مستمراً خلال الفترة، ومن الواضح إن عدم تطبيق فقرات المحور الرابع لم تظهر تأثيراً سلبياً أو إنخفاضاً في المؤشرات إلا واحدة، إلا إن قرارات منح الإئتمان والتسهيلات المصرفية لم تعكس تطوراً ملحوظاً في مسار تلك المؤشرات ولا في قدرة المصرف على إسترداد الإئتمان الممنوح وضمان توفر السيولة الكافية لحالات السحب المفاجيء من قبل الزبائن.

5. ظهر تقييم تطبيق المصرف للمحور الخامس بنسبة 0% وتخص فقرات هذا المحور تقييم الإفصاح عن تطبيق المعايير الدولية، ومن خلال تتبع مسار نسبة التداول لاحظ الباحثان إنها سجلت إرتفاعا متواصلاً خلال الفترة، أما قيمة التداول فقد تذبذبت بشكل واضح خلال مدة السنوات الثلاث، وهذا يعني إن عدم تطبيق المعايير الدولية أثّر سلباً على أداء الأعمال ولم يساعد على زيادة الثقة، بالقرارات المتخذة، لتقويم الأداء وإعتماد إستراتيجيات جديدة من قبل المصرف لتوفير المعلومات لجميع الأطراف الداخلية والخارجية.

6. ظهر تقييم تطبيق المصرف للمحور السادس بنسبة متدنية جداً بلغت 18% وبما إن فقرات هذا المحور تخص تقييم الإفصاح عن مخاطر السيولة فقد تم تتبع مسار نسبة السيولة ولاحظ إنها سجلت إرتفاعاً متواصلاً خلال الفترة، أما نسبة نمو القروض الممنوحة فقد سجلت تذبذباً وانحداراً الى السالب خلال الفترة، وأما نسبة القروض إلى الودائع، فعلى العكس من سابقتها شهدت إرتفاعاً متواصلاً وهذه العلاقة بين نسبة تطبيق هذا المحور والمؤشرات لم تتخذ إتجاه معين وهي تعكس بشكل واضح عدم سلامة القرارات المتخذة في توفير درجة سيولة مناسبة وتوظيف الأموال بأفضل صورة، في تأثير سلبي واضح على أداء المصرف.

7. ظهر تقييم تطبيق المصرف للمحور السابع بنسبة 0% وبما إن فقرات هذا المحور تخص تقييم الإفصاح

عن مخاطر خطابات الضمان فقد تم تتبع مسار نسبة القروض إلى الودائع وظهر إنها سجلت إرتفاعاً متواصلاً خلال الفترة، أما نسبة تغطية المخاطر فقد ظهر مؤشرها في إرتفاع متواصل خلال الفترة ويعود سبب هذا التباين حسب رأي الباحثين الى الزيادة الاجبارية في رأس المال التي خضع لها المصرف بموجب تعليمات البنك المركزي العراقي، وذلك يعني إن التأثير السلبي سيستمر في أداء المصرف وقراراته في توظيف الأموال ومنح الإئتمان.

المبحث الرابع / الإستنتاجات والتوصيات

أولاً: الإستنتاجات

1. عدم إلتزام المصرف بالتطبيق التام لمعايير الدولية (IFRS) وان عدد من المعايير الدولية غير مطبقة والبعض الآخر مطبق جزئيا فقط، وبشكل إنتقائي.
2. عدم الإفصاح عن المخاطر الإئتمانية التي يتعرض لها المصرف بشكل كامل عند إعداد القوائم المالية على وفق معايير (IFRS).
3. على الرغم من مطالبة قانون المصارف رقم (40) لسنة 2004 الباب السادس المادة (42) بأن تعد الكشوفات المالية على وفق المعايير الدولية (IFRS)، ومن ثم صدرت تعليمات لاحقة الزم فيها البنك المركزي العراقي المصارف التجارية الخاصة بتطبيق المعايير الدولية في عام 2016م إلا إنها لم تستجب بشكل كامل حتى تاريخ إعداد هذا البحث.
4. عدم إقرار سياسات وخطط إدارة المخاطر الإئتمانية من قبل مجلس الإدارة بشكل مكتوب يتضمن تحديد وتصنيف مؤشرات قياس المخاطر الإئتمانية.
5. يعود تاريخ اول تطبيق للنظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين الى عام 1988م وهذا الواقع اسهم في تكوين فجوة كبيرة بين هذا النظام ومتطلبات المعايير الدولية (IFRS).
6. ان عدم فهم حجم المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها المصرف وعدم عرض القوائم المالية وفقاً لما معمول به في القطاع المصرفي عالمياً يؤدي الى تعرض المصرف الى خسائر متكررة وفقدان جزء كبير من حصته السوقية.

ثانياً: التوصيات

تأتي توصيات الباحثين بمثابة حلول للاشكاليات المطروحة في المبحث السابق، وتحويل التأثيرات السلبية الى ايجابية بما يؤدي الى نجاح المصرف واسهامه في التنمية الاقتصادية .

1. إعتماد تطبيق معايير (IFRS) في الافصاح عن المخاطر الإئتمانية وإعداد القوائم المالية في المصارف الخاصة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ومتابعة تطبيقها.
2. العمل على بناء قواعد بيانات فعالة وكفوءة عن كافة أنواع المخاطر الإئتمانية ترتبط بقسم إدارة المخاطر المصرفية، لتقيل الارتباك الحاصل في مواجهتها نتيجة عدم إكتشافها الا بعد وقوعها كون المعلومات الاستباقية لحدوثها غير مخزنة بطريقة سهلة الإستدعاء ويمكن إستخدامها في الوقت المناسب.
3. يتطلب الإهتمام والتركيز على ربط نظم معلومات المخاطر الإئتمانية بالادارة العليا لضمان إطلاعها على كافة المخاطر قبل إتخاذ قرارات منح الإئتمان بما يخفض من حالات الفشل.
4. ينبغي على إدارة المخاطر التأكد من إتخاذ الإجراءات المناسبة التي تضمن الوفاء بمتطلبات الإفصاح عن المعلومات حول المخاطر الإئتمانية بما لا يعرض المصرف الى مخاطر يمكن أن تؤدي إلى التعرض للخسائر
5. ينبغي تحديد سياسات وخطط إدارة المخاطر الإئتمانية في المصرف عينة البحث مقره من قبل مجلس الادارة وتتضمن الخطط وتحديد وقياس وتصنيف المخاطر الائتمانية والاحتفاظ باحتياطات كافية لمواجهة هذه المخاطر.

المصادر

1. ابو معمر، فارس محمود، الإدارة المالية وإتخاذ القرارات، ط4، غزة، مكتبة آفاق، 2000م.
2. الراوي، خالد وهيب، "إدارة المخاطر المالية"، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2011م.
3. الرشيد وعبد المعطي رضا، واخرون "إدارة الائتمان" ط1، دار وائل للطباعة، عمان، الأردن، 1998م.
4. الزبيدي، حمزة محمود، "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، عمان مؤسسة الوراق للنشر، 2002م.
5. لطرش، الطاهر "تقنيات البنوك" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2003م.
6. السيسي، صلاح الدين حسن، "قضايا مصرفية معاصرة" ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004م
7. العجلواني، محمد محمود، "البنوك الإسلامية"، عمان، 2010م.
8. النعيمي عدنان، والساقي، سعدون وسلام، أسامة عزمي وموسى شقيري نوري "الادارة المالية النظرية والتطبيق"، عمان، 2009م.
9. بلعجوز، حسين، "مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية"، ط1 مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009م.
10. شقير، فائق والأخرس، عاطف وسالم، عبد الرحمن، "محاسبة البنوك"، ط3، دار المسيرة، عمان، 2008م
11. طه، طارق، "إدارة البدوك في بيئة العولمة والانترنت" الاسكندرية، دار الجمعية الجديدة، 2007م.
12. عبد الحميد، عبد المطلب، "دراسات الجدوى الاقتصادية لإتخاذ القرارات الإستثمارية" الدار الجامعية، الإسكندرية ط1، 2003
13. عيسى، مهند حنا نقولا، "إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية"، مؤسسة الراية للنشر والتوزيع ط1، عمان الاردن، 2010م.
14. كراجة ، عبد الحليم واخرون "الإدارة والتحليل المالي" دار صنعاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008م.
15. احلاسه، نصر رمضان، "دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة"، رسالة ماجستير، الجامعة، الأسلامية، غزة، 2013م.
16. النفار، حسام نعيم حسن، "قدرة متخذي القرارات على الاستفادة من البيانات المالية " رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية، – غزة، كلية التجارة، 2007م.
17. جهاد، حفيان، "إذارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح _ ورقلة، 2012م.
18. خطيب، منال، "كلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره" ، رسالة ماجستير، جامعة حلب، 2004م.
19. لولاشي، ليلى، "التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة" ، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005م.
20. الزوام، السنوسي محمد و إبراهيم، مختار محمد، " إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية"، المؤتمر العلمي الدولي السابع، جامعة الزرقاء الخاصة، 2009م.
21. Emett J.Vaughan, Risk Management, John, Wiley & Sons. Inc. U.S.A. 1997.
22. Goohman John Downes & Jordan Elliott, Dictionary of Finance and Investment Terms, (Barran'slnc. U.S.A., 1995), P491.
23. Harrington: Scott E-University of South Carolina, Niehaus: Gregory R-University of South Carolina, Risk Management and Insurance, Second Edition, New Delhi New york, Copyright, 2004.
24. The Institute Of Internal Auditors, "IIA Position Paper: The Role Of Internal Auditing In Enterpise-Wide Risk Management" USA: January 2009 P: 02.